

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧١٩

الخميس، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيليتشوف
	إسبانيا السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا السيد لوكاس
	أوروغواي السيد بيرموديث
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية السيد مينديث غراتيرول
	السنغال السيد سيك
	الصين السيد ليو جياي
	ماليزيا السيدة أدنين
	مصر السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية السيد ميك
	نيوزيلندا السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور
	اليابان السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/498)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1617708 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/498)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بدولة السيد موديو كيتا، رئيس وزراء مالي، وأطلب إلى موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعد على طاولة المجلس.

ويشرف المجلس حضور السيد كيتا بيننا اليوم.

اصطحب السيد موديو كيتا، رئيس وزراء مالي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/498 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي. وأعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (تكلم بالفرنسية): إنه ليشرفي ويسرني على نحو خاص أن أكون هنا في المجلس اليوم، بعد خمسة أشهر بالضبط من تولي مهامي على رأس بعثة الأمم المتحدة

المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبعد مضي ثلاثة أشهر على بعثة المجلس التي لا تنسى إلى مالي يومي ٤ و ٥ آذار/مارس، عند زيارته إلى باماكو وموبتي وتمبكتو.

وبالتالي، فإن هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها أمام المجلس لعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2016/498).

وأرحب بإتاحة هذه الفرصة لي وأشيد بالمجلس، باسم الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين يعملون بإصرار نهارا وليلا لتنفيذ المهمة التي أوكلها إليهم المجلس في القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، المتخذ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وأرحب هنا اليوم بحضور وفد هام من مالي، يقوده دولة رئيس الوزراء موديو كيتا، ويضم صديقي العزيز عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والتكامل الأفريقي.

ومنذ زيارة المجلس إلى مالي في آذار/مارس الماضي، لا يزال تطور الحالة للأسف مثيرا للقلق. وتبرر عدة عوامل ذلك الشاغل.

أولا، وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، وبعد مرور عام على توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، من الواضح أنه لا الموقعين على الاتفاق، ولا فريق الوساطة الدولي، راضين عن وتيرة تنفيذ الاتفاق. وهذا البطء، الذي يصعب فهمه، يوشك أن يعرض للخطر العملية برمتها، بما في ذلك إنشاء الدوريات المشتركة والترتيبات الأمنية الأخرى. وفي حين يمثل الاتفاق مجموعة عناصر، بدا لبعض الوقت أن المناقشة تختزله في إنشاء بعض الإدارات المؤقتة، وهي للأسف أيضا بطيئة في بدء مزاوله أعمالها. وبهذه الصفة، فإننا نرحب بالحل التوفيقى الذي

ومنذ الهجمات الأخيرة، اتخذت بعثة الأمم المتحدة عددا من الخطوات الرامية إلى أن تكون استباقية على نحو أكبر وإلى تحسين كفاءتها وقدرتها على الاستجابة. وأفهم التشكك العام وخيبة الأمل في ذلك الصدد، لكن بالنظر إلى الحالة في عام ٢٠١٢، هناك العديد من البوادر التي تبعث على الأمل. وكما أبرز في تقرير الأمين العام، فقد أحرز تقدم فيما يتعلق بعملية السلام، بالرغم من أن وتيرة تنفيذ الاتفاق، كما قلت منذ لحظات، تعاني من البطء، وهو أمر ينبغي تفاديته. وأود أن أذكر ثلاثة أمثلة على ذلك التقدم المحرز.

والمثال الأول هو التقييد الصارم بوقف إطلاق النار الذي تعمل به جميع الأطراف المالية التي وقعت على اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الحوار يشكل الوسيلة المفضلة فيما بين الأطراف.

والمثال الثاني يتعلق بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة المالية في إنشاء إطار قانوني ومؤسسي قوي من أجل تنفيذ الاتفاق. وفي ذلك الصدد، يمثل مشروع المرسوم المؤرخ ١٨ أيار/مايو بشأن إنشاء المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن الخاضع لسلطة رئيس الوزراء تقدما كبيرا من منظور إعادة تشكيل قوات الأمن والقوات المسلحة. كما تمت الموافقة على مراسيم لإنشاء لجان أخرى، بما في ذلك بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالإيواء المؤقت للقوات، شارفت حوالي ثمانية مواقع على الاكتمال، وينبغي أن تمكن من بدء عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج - وهي عملية تشمل بعدين آخرين بالغي الأهمية، هما تحديد، إدماج المقاتلين السابقين وإدارة التطرف العنيف.

ومن ضمن أمور عديدة أخرى، يوفر هذان العنصران الإيجابيان أساسا قويا للمضي قدما. ومن الأهمية المطلقة بمكان

تم التوصل إليه فيما بين الأطراف المالية قبل يومين على هامش الاجتماع التاسع للجنة رصد الاتفاق. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بشأن تلك المسألة، وتستخدم باستمرار المساعي الحميدة وغيرها من الأدوات الموجودة تحت تصرفها، وهي على استعداد لدعم الإنشاء الفوري للسلطات المؤقتة.

ثانيا، وكما يذكر الأمين العام في تقريره، فإن الحالة الأمنية شهدت تدهورا كبيرا في الأسابيع الأخيرة. وبالرغم من أن بعثة الأمم المتحدة منذ انتشارها، في عام ٢٠١٣، تميزت للأسف بكونها تعرضت لأسوأ الهجمات التي تعرضت لها بعثات الأمم المتحدة المنتشرة حاليا، فإن ما حدث هذا العام أكثر خطورة، وينبغي أن يدفعنا إلى اتخاذ إجراء. ففي الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٦ - فترة أربعة أشهر - لقي ١٩ من حفظة السلام مصرعهم بسبب الأعمال الإرهابية، بمن فيهم ١٢ فردا في شهر أيار/مايو وحده. وإضافة إلى ذلك توفي سبعة آخرون لأسباب أخرى، مثل الحوادث والأمراض، لتصل الخسائر إلى ٢٦. ويرتفع المجموع إلى ٢٧ حينما تشمل أحد المتعاقدين مع الأمم المتحدة الذي قتل في ٣١ أيار/مايو. بل تصبح الأرقام مخزنة بشكل أكبر إذا أضيفت إلى الخسائر المتكبدة خلال عملية برخان وحسائر قوات الدفاع والأمن المالية والخسائر التي وقعت في صفوف المدنيين.

وكما قلت في كثير من الأحيان، كان بالإمكان تجنب العديد من تلك الخسائر لو كانت قواتنا أفضل تدريبا وتجهيزا، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بناقلات الأفراد المصفحة. وعلاوة على ذلك، فإن الهجوم على قافلة لبعثة الأمم المتحدة في منطقة موبتي في ٢٩ أيار/مايو - اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة - يدل على نحو مأساوي على أن التهديد الإرهابي يتزايد انتشاره إلى الوسط والجنوب. وذلك اتجاه يحمل في طياته خطر العدوى، وهو أمر يجب ألا ينسى.

الحماسية لمنطقة الساحل، وعملية نواكشوط، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها، للقيام بدور أكثر بروزاً. فوجود عملية بارخان في عين المكان يعزز هذه المبادرات. وتؤثر الحالة في مالي على المنطقة ككل. وتوضح الهجمات الأخيرة في كوت ديفوار وبوركينا فاسو سهولة تحرك الجماعات الإرهابية والترابط فيما بين البلدان في مكافحة الإرهاب. وفي مواجهة هذا التهديد الإقليمي، يجب أن نسعى إلى زيادة فعالية التنسيق والعمل على نحو متزايد ضمن منطق التآزر وتقاسم الموارد.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون إعلام المجلس بأني ما زلت متفائلاً، ولو أن تفاؤلي محدود. وينبغي التأكيد أيضاً على أنه لا بديل عن السلام. فحالة اللاسلم واللاحرب الراهنة لا تفيد إلا أعداء السلام. ويطمئننا حضور وفد كبير برئاسة رئيس وزراء مالي بأن الجزء الأصعب قد انقضى، بالرغم من أننا يجب ألا ننسى أن الوقت هو عدونا الأكبر.

ومن الواضح اليوم أن جميع المالىين، بدءاً بأكثرهم شكاً، يمكنهم بزماد الاتفاق بصورة متزايدة. وقد كان شعب كيدال منذ سنة يحتج على توقيعه. واليوم يخرج نفس السكان إلى شوارع كيدال وغاو وتمبكتو مطالبين بتنفيذه على وجه السرعة. وبالمثل، فإن الشعب المالى ينتظر بأمل ولهفة الولاية الجديدة التي سيمنحها المجلس للبعثة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد النظيف على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه المثالي.

وأعطي الكلمة الآن إلى رئيس الوزراء كيتا.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أنتم، سيدي الرئيس، تفهمون الأهمية الكبيرة التي نعلقها على هذه الجلسة. إن كلماتي الأولى هي لأهنتكم على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن منذ بداية الشهر، وعلى رأسها

تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، لأن ذلك هو البعد الذي يعوق التنفيذ في بعض الأحيان.

وأدى ضعف الدولة في شمال البلد وعدم وجود رقابة فعالة على الأرض من جانب الأطراف الموقعة الأخرى في المناطق التي تتواجد فيها إلى زيادة الإرهاب والجريمة المنظمة واللصوصية والتوترات الطائفية. وكلما تأخرنا في تنفيذ الاتفاق وفي الإدارة الفعلية لتلك التحديات، فإننا نخاطر بمزيد من إضعاف عملية السلام.

وسيكون من المستصوب أن تأخذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المقبلة بعين الاعتبار التحديات التي ذكرتها من فوري. وتقوم حاجة إلى تعزيز وضع بعثة الأمم المتحدة. وبالنظر لإصرار أعداء السلام وحجم الهجمات المميتة الأخيرة، فإن توصيات الاستعراض الاستراتيجي الواردة في تقرير الأمين العام تتماشى مع ذلك الهدف. وبهذه الصفة، من الضروري زيادة قدرات كلتا القوة والشرطة من حيث الموظفين والمعدات والغطاء الجوي. فبدون تلك القدرات، التي طلبت مرارا وتكرارا، فإننا نخاطر بعرقلة وتقويض البعثة؛ فتزويدها بالقدرات سيؤدي إلى إنقاذ الأرواح. وتقوم حاجة أيضا إلى مزيد من إيضاح كون ولاية البعثة تخولها القيام بعمليات استباقية ووقائية للوفاء بمسؤولياتها فيما يتعلق بحماية المدنيين وموظفي البعثة على السواء.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعثة لا تستطيع وحدها مواجهة المجموعة كاملة من التحديات الأمنية في مالي. فزيادة قوام قوات الدفاع والأمن في مالي وحدها ستعمل على أداء تلك المهمة السيادية، وبالتالي تقديم المساعدة المطلوبة فيما يتعلق بدعم القوات المالية. وتتوقف إعادة بسط سلطة الدولة على ذلك.

بيد أن تلك المسألة يجب أن تكون جزءاً من الاستراتيجية الإقليمية التي يُستفاد فيها من مبادرات مختلفة، مثل المجموعة

البشرية، الثقيل بالفعل كما ذكر الممثل الخاص، قد ازداد سوءاً في الأشهر الأخيرة مع تدهور الحالة الأمنية. وكان شهر أيار/مايو بوجه خاص شهراً مهلكاً للبعثة: فيما كان العالم يحتفل باليوم الدولي لحفظة السلام، هبت العواصف الرملية على الزرقة اللازوردية. وهذا الوضع غير المقبول. إننا نحیی باحترام ذكرى الضحايا، ونقدم تعازينا القلبية إلى عائلاتهم وبلداتهم.

وبالنيابة عن الشعب والحكومة في مالي، نرحب مع عظيم الامتنان بالإسهام القيم للبعثة في عملية تحقيق الاستقرار في بلدنا. ونعرب عن تقديرنا العميق للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات.

يحيط وفد مالي علماً بتقرير الأمين العام (S/2016/498) قيد النظر ويشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، على إحاطته الإعلامية التي ركزت على تنفيذ الاتفاق وعلى التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة. ونرحب بحقيقة أن الأمين العام يشير إلى التقدم المحرز صوب تنفيذ الاتفاق. وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على الإشادة التي قدمها للرئيس كيتا، فضلاً عن قيادته والتزامه الحازم والكامل بتنفيذ اتفاق السلام في مجمله.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي، يسعدنا أن نشير إلى أن الأعمال العدائية بين الحكومة والحركات الموقعة قد توقفت، كما ذكر الأمين العام. ورغم أن عدداً قليلاً من حالات سوء الفهم قد نشأ بين الحركات الموقعة، فقد تمكنت من حل تلك المنازعات فيما بينها من خلال الاجتماعات بين القبائل وضمن القبيلة. وينبغي دعم عملية المصالحة تلك من جانب جميع الجهات الفاعلة. ولقد ثبت أن حكومة مالي، كما يشير تقرير الأمين

- وأكرر، على رأسها - لأهمية البنود التي أدرجتموها في جدول أعمال المجلس. إن مالي تهنيئ فرنسا على رئاستها الشهرية وترحب على وجه الخصوص بحقيقة أن مجلس الأمن، تحت قيادتها المستنيرة، سينتقل في غضون أيام قليلة إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وستذكر مالي دائماً تاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عندما أذن الرئيس فرانسوا أولوند، في استجابة طيبة لطلب السلطات المالية، بنشر عملية سيرفال التي مكنت من وقف زحف الجماعات الإرهابية.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للطريقة الممتازة التي ترأست بها جمهورية مصر العربية أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً، بالنيابة عن فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا رئيس جمهورية مالي، عن عميق امتنان الشعب والحكومة في مالي للأمين العام بان كي - مون، وممثله الخاص الوزير محمد صالح النظيف، وسلفيه السيد حمدي منجي والسيد بيرت كوندرز، لما بذلوه من جهود قيمة في دعم السلام والاستقرار في مالي.

تشهد الزيارات العديدة لمجلس الأمن إلى مالي على الاهتمام القوي للمنظمة بمالي وشعبها. وأتقدم بخالص الشكر للمجلس على هذا الاهتمام. وأود أن أعرب عن امتنان الشعب والحكومة في مالي لمختلف البلدان والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية، ولأعضاء فريق الوساطة السابقين، الذين هم الآن أعضاء في لجنة رصد اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والذي انبثق عن عملية الجزائر. كما نعرب عن تقديرنا للبلدان التي تنشط في الميدان للمساعدة على إعادة السلام والأمن في بلدي.

فكثير من الضحايا، المدنيين والعسكريين، المواطنين والأجانب، قد سقطوا على أراضي مالي. إن عدد الخسائر

وعملية تنقيح الدستور جارية على قدم وساق، وقد أنشئت لجنة مراجعة مهمتها ضمان توافق أحكام اتفاق السلام والمصالحة في مالي مع الدستور.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد أنشئت لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة بطريقة شاملة للجميع، وهي تؤدي مهامها بالفعل.

وفيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن، تتمثل نقطة هامة في ضرورة أن يكون تنفيذ الاتفاق شاملا وكاملا، ولذلك السبب، من الضروري المضي قدما بشأن القضايا الملحة والهامة الأخرى، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتجميع القوات في مواقع. وزودت الحكومة آلية التنسيق التشغيلي بالركبات من أجل القيام بدوريات مشتركة، وتنتظر استيفاء جميع الأطراف للشروط، وأنا أعني جميع الأطراف، لإنجاح العملية. وقد قامت الحكومة بدورها في هذا الشأن.

ونود أن نذكر المجلس بأنه، بالإضافة إلى التدابير السياسية والمؤسسية والأمنية والدفاعية، تواصل حكومة مالي أنشطتها الإنمائية على أرض الواقع، في الأماكن التي تسمح فيها الظروف الأمنية بذلك، ولا سيما من خلال المشاريع والبرامج الجارية بالفعل مثل برنامج للطوارئ لإنعاش التنمية في الشمال وبرنامج للتعمير والإنعاش الاقتصادي. كما وضعت حكومة مالي استراتيجية محددة لتنمية المناطق الشمالية، تتضمن خطة لتنفيذ الاتفاق تسمح، ويجب أن تسمح، بالمتابعة المنتظمة لجميع التزاماتها.

ويتطلب إحلال السلام الدائم في مالي، بطبيعة الحال، جهود جميع الأطراف المشاركة في العملية، الأطراف الموقعة، فضلا عن المجتمع الدولي. ومن جانبها، فقد أوفت حكومة مالي بجميع التزاماتها. ولم يثبت مطلقا بصورة موضوعية أنها لم تكن حسنة النية، وهي ما فتئت تنفذ التزاماتها، بما في ذلك في مجال حفظ السلام، في اتجاه الوفاء بالاتفاق. وعلاوة على

العام مشكوراً، قد بذلت جهوداً هائلة تبين بوضوح عزمها على الوفاء بجميع التزاماتها.

وسوف نركز من جانبنا على مسألتين رئيسيتين ناشتتين عن تقرير الأمين العام، وهما الإصلاحات السياسية والمؤسسية ومسائل الدفاع والأمن.

وفي مجال الإصلاحات السياسية والمؤسسية، أبلغ وفد مالي، لدى النظر في التقرير السابق (S/2016/281) للأمين العام، في ٥ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7665)، أعضاء المجلس بأن الجمعية الوطنية لمالي اعتمدت في ٣١ آذار/مارس قانونا ينقح مدونة الجماعات الإقليمية. وكما يعلم الأعضاء، فإن القانون الذي سنته حكومة مالي، يشكل الأساس القانوني الذي يمهد الطريق لإنشاء السلطات المؤقتة.

وقد فصلت محكمة مختصة في توافق أحكام القانون مع دستور مالي، وبالتالي وضعت حدا لأي معارضة. ووقع رئيس الجمهورية على القانون، واعتمدت الحكومة مرسوما تنفيذيا له. وفي هذا الصدد، لا بد لي من الإشارة إلى أنه يجب أن تتوقف الشكوك القائمة في رغبة حكومة مالي في أن توثي العملية ثمارها. بالتأكيد، هناك خلافات بين الأطراف المالية فيما يتعلق بالتفسيرات والنهج بشأن أفضل السبل للدفع قدما بالعملية، ولكننا نظل جميعا أبناء شعب واحد.

ولحسن الحظ، كما أشار إلى ذلك الأمين العام، اتفقت حكومة مالي والحركات الموقعة قبل بضعة أيام على مذكرة تفاهم، تحدد توقيت العمليات البالغة الأهمية، بما في ذلك إنشاء آلية التنسيق التشغيلي في المناطق وتعيين السلطات المؤقتة وإعادة نشر الإدارة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن هذه الخطوة هي خطوة هامة إلى الأمام.

في القرار ٢٢٢٧ (٢٠١٥)، ينظر مجلس الأمن في فرض إجراءات على أولئك الذين يشكلون تهديدا لتنفيذ الاتفاق والذين لا يناون بأنفسهم عن الجماعات الإرهابية. ومن المفيد والملح أن يتم تنفيذ تلك الأحكام. ولكن حكومة مالي تأمل في أن تنتفي الحاجة إلى اتخاذ هذه التدابير المتطرفة من خلال المشاركة القوية لجميع أصحاب المصلحة.

وأهنئ لجنة رصد الاتفاق على جهودها الرامية إلى التغلب على الخلافات، والسماح بإحراز تقدم دون عراقيل. وتأمل الحكومة أن تشكل خطة العمل الرامية لتنفيذ الاتفاق، والتي وضعتها لجنة التنسيق الوطنية وأبلغ بها جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك لجنة رصد الاتفاق، أداة فعالة للتقييم.

إن حكومة مالي ترحب بالإجماع الآخذ في التبلور بشأن الطابع العدواني للبيئة التي تعمل البعثة في ظلها والحاجة إلى إجراء تعديلات من أجل تغيير حالتها. ويقع عدد متزايد من الهجمات الإرهابية التي أصبحت أكثر تعقيدا. ومن المؤسف أن يصبح حفظة السلام التابعون للبعثة هدفا رئيسيا للإرهابيين. وبالنيابة عن شعب وحكومة مالي، أود أن أكرر الإعراب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات على كل التضحيات التي قدمتها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للأزمة في بلدي.

وينبغي أن يدفعا هذا الاستعراض اليوم وأن يدعونا إلى التفكير بشأن الحاجة إلى مراعاة البيئة والسياسات اللذين تنتشر فيهما عمليات حفظ السلام من أجل تمكين ذوي الخوذ الزرق من القيام بمهامهم المتمثلة في إنقاذ الأرواح واستعادة السلام والاستقرار. وترحب حكومة مالي بتوصيات الأمين العام بشأن تعزيز القدرات التشغيلية للبعثة. ونرحب بصفة خاصة بأن ولاية البعثة ستنص على تقديم الدعم للسلطات المالية في سعيها لتحقيق الاستقرار في المدن الرئيسية، وخاصة في المناطق الشمالية، من أجل إزالة التهديدات واتخاذ خطوات نشطة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق.

ذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها الحكومة هي موضوع مذكرة مقدمة إلى مجلس الأمن. وتشير المذكرة بوضوح إلى عزم السلطات المالية على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بشكل فعال وشامل.

ولذلك، فإنني أناشد الأطراف المالية الأخرى زيادة الالتزام وبذل جهد أكبر في الوقت الذي نقف فيه أمام منعطف، حيث لا يزال شعبنا الذي عانى بما فيه الكفاية مضطرا للأسف للانتظار ليحني ثمار السلام. ويشكل بالطبع كل يوم تأخير في تنفيذ الاتفاق يوما آخر في صالح أعداء السلام، أولئك الذين أقسموا على إفشال عملية السلام وأولئك الذين يستفيدون من فشل العملية. ويجب علينا أن نتذكر ذلك.

وأناشد المجتمع الدولي، من خلال لجنة رصد الاتفاق، ممارسة دوره في ضمان احترام الأطراف لالتزاماتها بإسناد المسؤوليات، وفقا للمادة ٥٤ من الاتفاق.

ويشكل تفكيك الحركات الموقعة على الاتفاق للقواعد ونقاط التفتيش في أقرب وقت ممكن دليل حسن نية ويعبر عن الامتثال الفعلي لشروط اتفاق السلام والمصالحة. وعلاوة على ذلك، سيتيح إعداد وإرسال قوائم المقاتلين في غضون فترة زمنية محددة، وهي القوائم التي لا تزال في انتظارها، تفعيل الدوريات المشتركة وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتجميع القوات في مواقع.

ويتوقع أن يسهل كل ذلك على السلطات المؤقتة العمل لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية ونشر قوات الدفاع والأمن المالية التي أعيد تشكيلها على كامل الأراضي الوطنية. ولا تزال عودة وإعادة توطين وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين تشكل مسألة تبعث على القلق. إن سلامة الأشخاص والممتلكات على المحك. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للبلدان الشقيقة والصديقة التي تستضيف، طبقا لتقاليد الضيافة الأفريقية الأصيلة، المالين بكل أريحية على أراضيها.

وسيادة دولة مالي. وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في مالي، الذي اتسم بتجدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف قوات الدفاع والأمن المالية وقوات الأمم المتحدة والقوات الفرنسية التابعة لعملية بارخان والمدنيين. وتشكل هذه الحالة تهديدا خطيرا للمنطقة دون الإقليمية بأسرها. وحث رؤساء الدول والحكومات، في المؤتمر، مجلس الأمن أيضا على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز ولاية البعثة المتكاملة وتزويدها بالوسائل والمعدات الملائمة لمواءمتها مع السياق الأمني، الذي يهدد السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة والذي توجد إمكانية حقيقية لانتشاره.

ويسعدنا، بعد الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام، أن نخط علمنا بأن هذا القرار الذي اتخذته رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية يتوافق مع توصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة. ويجدون الأمل في أن يدعم مجلس الأمن فكرة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. بمجرد تشكيل السلطات المؤقتة، امثالاً للآليات المنصوص عليها في اتفاق السلام. وأهمية إعادة الانتشار هذه لا تتوافق فحسب مع جميع قرارات الأمم المتحدة، التي تُذكر بحق بمسؤولية حكومة مالي الرئيسية عن الأمن وحماية المدنيين، بل تمثل كذلك شرطا أساسيا للعودة الفعالة للإدارة والخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد. وينبغي، في ذلك الصدد، أن تأذن الولاية المقبلة للقوات الصديقة، وتحديد قوات البعثة المتكاملة، بدعم تلك العملية وضمان مراعاة مقتضيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وأود أن أذكر بأن الأمين العام قد وجه انتباهنا في مناسبات سابقة إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان في سياق النزاع في مالي. ويسرني أن أعلن، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أن وزير العدل وحقوق الإنسان المالي

وفي هذا الصدد، وكما ذكر الممثل الخاص، توفر قوات الدفاع والأمن في مالي الأساس لاستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء التراب الوطني. وستظل القوات المسلحة المالية، التي تقف على الخط الأمامي في الحرب ضد الإرهاب، الحصن الشرعي الأول في حماية شعب مالي وحدودنا الوطنية. وهي تستحق دعم المجتمع الدولي.

وتعتقد حكومة مالي، بصفة عامة، أنه إذا ما أقر مجلس الأمن التوصيات التي قدمها الأمين العام في الفقرات من ٤٥ إلى ٥٥ في تقريره، فإن ذلك سيسمح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بالاضطلاع بمهمتها المتمثلة في تحقيق الاستقرار وحماية المدنيين. وإذا أحيط علما بتوصية الأمين العام بزيادة عدد موظفي البعثة، أذكر بأن حكومة مالي ترى دائما أنه يجب ضمان فعالية البعثة المتكاملة بتعزيز قدراتها التشغيلية، وهو ما يتطلب، في رأينا، موقفا أقوى وأكثر نشاطا؛ وإعادة تحديد قواعد الاشتباك؛ وتقديم الدعم للقوات المسلحة في مالي، إلى جانب التنسيق التشغيلي؛ وتقديم الدعم للمبادرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

وهذا أمر بديهي، فالإرهاب يشكل تهديدا عالميا يهم جميع البلدان. ويجب علينا أن ننسق جهودنا بغية مكافحة هذه الظاهرة. ونود أن نعرب عن مشاعر التعاطف والتراحم لجميع شعوب العالم التي تضررت والتي عانت كثيرا نتيجة لأعمال الإرهاب، التي لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال.

ونظراً لاستمرار التهديد الإرهابي في مالي وفي المنطقة، أعاد قادة الجماعة الاقتصادية - في اجتماع عقد في داكار في ٤ حزيران/يونيه. بمناسبة الدورة العادية التاسعة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - تأكيد التزامهم باحترام وحدة وسلامة أراضي

الاتفاق أن الأطراف الموقعة، الحركات والحكومة، قد اعتمدت بتوافق الآراء منذ يوم أمس بروتوكولا للتفاهم، مما سيجعل من الممكن إنشاء السلطات المؤقتة لضمان إعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية والإدارة ويسهم في تنفيذ الاتفاق.

نعم، هناك تأخيرات في القيام بذلك، ولكنها خارج نطاق سيطرة الحكومة. فعلى سبيل المثال، ركزنا العملية برمتها على السلطات المؤقتة. وقد قيل إن حكومة مالي تستغرق وقتا طويلا في إنشائها. ويعلم الجميع أننا بلد ديمقراطي وأنه تعين علينا أن نحترم هذه الديمقراطية عندما طعنت المعارضة المالية في مشروع القانون أمام المحكمة. وقد كان علينا أن نفعل ذلك؛ وكان علينا أن نتظر؛ وكان علينا أن نحترم المعارضة، إذ أنها كانت تتصرف في إطار دورها.

وقد ألقى باللوم في ذلك التأخير على حكومي وذلك من أجل الإيحاء بأننا لا نريد المضي قدما.

واليوم، هناك أمل. وقد قال وكيل الأمين العام إنه متفائل، ولكنه أضاف أنه تفاؤل حذر. ولعله كان يوسع أن يضيف أن هذا التفاؤل يمكن أن يتغلب على المقاومة ويولي توقعات الجميع.

أود أن أحتتم كلامي بالإعراب مرة أخرى عن امتنان شعب وحكومة مالي للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ولجميع البلدان التي تواصل تقديم دعمها لشعب مالي والإعراب عن تضامنها معه. عاشت الأمم المتحدة في خدمة السلام العالمي. عاش التضامن الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد كيتا، رئيس وزراء مالي، شكرا حارا على بيانه الهام جدا وعلى حضوره معنا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٠.

قد أنشأ، بالاشتراك مع شعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة المتكاملة، آلية للحوار الشهري. ومن شأن هذه الآلية، التي تشمل وزير العدل والبعثة المتكاملة في باماكو، أن تمكن من توضيح حالات عديدة وتبديد الكثير من سوء التفاهم. غير أنني، أؤكد للمجلس أن حكومة مالي ملتزمة التزاما تاما بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأغتنم هذه الفرصة لكي أطلب اتخاذ جميع التدابير المناسبة ليتسنى التنفيذ الدؤوب للجنة التحقيق الدولية التي طلبنا من الأمم المتحدة إنشائها منذ تموز/يوليه ٢٠١٤.

وأشكر شركاء مالي على مشاركتهم ودعمهم خلال المؤتمر الدولي للإنعاش والتنمية في مالي، الذي اشتركت في تنظيمه حكومة مالي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في باريس. ونرجو أن يتم الوفاء بتعهدات الدعم ليتسنى حشد الأموال اللازمة لتنمية مالي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في الوقت المحدد. كما سيكون من المفيد حشد الأموال اللازمة لسلسلة عمل لجنة رصد الاتفاق في باماكو لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها.

وستواصل حكومة مالي، من جانبها، الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما جميع التزاماتها في إطار تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويأتي هذا تجسيدا للتصميم الشخصي للرئيس كيتا الذي وفر كل الفرص لعملية السلام والمصالحة وعين لتوه ممثلا ساميا لتنفيذ الاتفاق. وهذا الشخص، السفير دياغوراغا، موجود معنا في القاعة. وهذا يعبر عن الأهمية التي توليها أعلى سلطة في مالي لتنفيذ الاتفاق.

وأود أن أذكر بخطورة الحالة الأمنية في مالي، والتي لا شك في أن تدهورها يشكل تهديدا لجميع دولنا. ويسعدني أن أعلن لكل الذين يعتقدون أن هناك تأخيرات في تنفيذ